محليات

نواب: السياحة أصبحت حكراً على الأغنياء وضرورة الاهتمام بالسياحة الشعبية

مارتيني: خطة لتطوير «السياحة» تمتد حتى ٢٠٣٠ وقريباً مشروعات سياحية تناسب العائلة السورية

➤ بكر: ضرورة تجديد المنشآت السياحية ➤ قوطرش: مداخل المدن السياحية سيئة ➤ أشواق عباس تطلب تعبئة بنزين لأعضاء المجلس ➤ علي الشيخ: بعض الوزراء يظهرون في حالة من الوهن

| محمد منار حميجو

شدد العديد من نواب مجلس الشعب على ضرورة الاهتمام بالسياحة الشعبية باعتبار أن أسعار المطاعم والفنادق مرتفعة مقارنة بدخل شريحة كبيرة من المواطنين، فاعتبر البعض أن السياحة مقتصرة على الأغنياء فقط.

وأعرب العديد من النواب خلال الجلسة المخصصة لمناقشة أداء الوزارة عن أملهم أن يكون هناك إجراءات من الوزارة حول موضوع السياحة الشعبية فتساءل النائب نضال حميدي عن عدم وجود منشآت للسياحة الشعبية وأين المواطن من اهتمام وزارة السياحة في هذا الموضوع؟

وفي مداخلة له أضاف حميدي: وهل يستطيع المواطن براتبه الحالي أن يدخل أي مطعم في مدينة سورية؟ كما هل يستطيع براتبه أن يخصص ولو يوماً واحداً ترفيهياً لأسرته، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالسياحة الشعبية باعتبار أن الخارجية متوقفة ما عدا الدينية إلى حد ما، ومتسائلاً عن خطة الوزارة حول الاستثمار السياحي وجذب المستثمرين في ظل الظروف الحالية.

وشدد زميله ماهر موقع على ضرورة الاهتمام بالسياحة الشعبية بوجود نشاط يهتم في هذا الموضوع.

وأضاف موقع: يسعدنا وجود رؤية إستراتيجية تأخذ بالحسبان تطوير هذا القطاع وجدواه الاقتصادية العالية مقابل الثروات التي خلقها الله لهذا الوطن وعزا نظيرها في البلدان الأخرى، مشدداً على ضرورة تأهيل كادر يتوافق مع الإمكانات السياحية التي تتملكها سورية إضافة إلى الانتقال إلى الصناعة السياحية.

ورأى النائب وليد درويش أن السياحة محتكرة للأغنياء في الوقت الراهن، معرباً عن أمله أن يكون هناك جولات في المطاعم نتيجة ارتفاع أسعارها.

وأضاف درويش: هل ممنوع على من هو راتبه ٤٠ ألف ليرة أن يقوم بسياحة، مشدداً على ضرورة تخصيص العاملين في الدولة وأصحاب الدخل المحدود بتسعيرة خاصة، على حين رأى زميله ساجي طعمة أن الكثير من أصحاب الدخل المحدود لا يستطيعون الدخول إلى المطاعم والفنادق المرتفعة السعر ومن ثم من الممكن أن تكون هناك أماكن مناسبة لذوي الدخل المحدود.

ودعا النائب آلان بكر إلى موضوع تجديد الفنادق في سورية حتى ولو بالشكل الخارجي حتى يكون بالشكل الأمثل لاستقبال السائحين والوفود، مشيراً إلى أن هناك نقاطاً مضيئة في الفنادق التي تشغلها وزارة السياحة مثل الدماروز في دمشق وشهبا الشام في حلب الذي بدأ يعود تدريجياً لتقديم خدمة جيدة إلا أنه كمنشأة يحتاج إلى تجديد.

ووصف النائب طريف قوطرش مداخل المدن السياحة منها اللاذقية بالسيئة جداً وكذلك الحال الفنادق والأكشاك إضافة إلى أصوات الضجيج والموسيقا من دون احترام الآخرين، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالسياحة الرياضية.

وتساءل قوطرش: هل هناك رؤية مستقبلية لتأمين المشتقات النفطية للمنشآت السياحية حتى لا يتم الوقوع بأزمة، مشيراً إلى أهمية تجديد المنشآت السياحية.

وأشار النائب هادي شرف إلى مقام السيدة زينب الذي لم تنقطع عنه السياحة، مضيفاً: ماذا قدمت الحكومات المتعاقبة وخصوصاً وزاراتي السياحة والإدارة المحلية للمنطقة وخصوصاً أن من يزرها ير بعينه سوء الخدمات فيها من كهرباء ومياه وعشوائية البناء؟ مؤكداً أن الواردات من هذا المعلم ليس بالقليلة إلا أن الحكومة قللت من شأن هذه المنطقة.

وزير السياحة يستعرض الخطة

وكشف وزير السياحة محمد مارتيني أن هناك خطة للوزارة من ضمن البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب تمتد حتى ٢٠٣٠ تستند إلى العديد من العناوين الرئيسية تهدف لإبراز أعمق للبعد التنموي للسياحة وإعادة هذا القطاع إلى عهده باعتبار أنه إحدى القاطرات للنمو إضافة إلى ترسيخ الصورة الحضارية لسورية إضافة إلى تصحيح الصورة السلبية التي حاول الإعلام المضلل أن يرسمها عن سورية بأن شعبها يعيش في الخنادق وفي أزمة كبيرة.

وخلال استعراضه لخطة الوزارة أوضح مارتيني أن من ضمن الخطة تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع السياحة، مضيفاً: نسعى لاستقطاب محفزات متوسطة الأمد لاستقطاب بعض رؤوس الأموال المحلية والصديقة للبدء في بعض المناطق وصولا إلى التنوع في الاستثمار.

وأضاف مارتيني: نعاني من تركز ٨٠ بالمئة من الاستثمارات السياحية الكبرى في محافظات دمشق وريفها وحلب وريفها والساحل السوري، مشيراً إلى سعي الوزارة أن يكون هناك توازن في المحاور.

وأشار مارتيني أنه يوجد حالياً ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف سرير فندق، كاشفاً أن خطة الوزارة العمل على زيادتها لتصل إلى ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف سرير.

ورداً على مداخلات النواب أكد مارتني أنه سيكون هناك شواطئ مفتوحة ستكون شبه مجانية وبعد عيد الفطر سيتم فتح شاطئ وادي قنديل، موضحاً أن الدخول إلى هذه الشواطئ سيكون مجانياً.

وأعلن مارتيني أن الإقامة في هذه الشواطئ المفتوحة رمزية لا تتجاوز ١٠ آلاف ليرة في الليلة الواحدة، مضيفاً: نحاول أن نقدم منتجات معقولة.

وأكد مارتيني أن الوزارة ستسعى للتدخل مع بعض المنظمات الشعبية والجهات العامة الأخرى لدعم السياحة الداخلية، موضحاً أن هذا الموضوع يحتاج إلى جهد عام.

وتوقع مارتيني أن يكون هناك قرارات في الأيام القادمة ليكون هناك مشاريع على امتداد الخريطة يناسب العائلة السورية.

ما يستجد من أمور

وطرح العديد من النواب قضايا مختلفة قبل البدء بمناقشة أداء وزارة السياحة فكانت قضية الرواتب والأجور والوعود الحكومية من أهم القضايا فقال النائب إسماعيل حجو: قضية الرواتب أصبحت قضية وطنية وليست مطلباً من أجل التمتع بل من أجل الحياة الكريمة.

وأكد حجو أن الحكومة يجب أن تقف إلى جانب المواطن الذي صمد طوال الحرب وليس أن تعاقبه، موضحاً أنه بحسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء فإن نسبة ٨٠ بالمئة من العاملين في الدولة رواتبهم ٤٠ ألفاً في حين حاجة الأسرة ١١٥ ألفاً وبالتالي فإن هؤلاء إما هم تحت خط الفقر إما على حدوده.

وأضاف حجو: إجابات رئيس الحكومة ووزير المالية في هذا الموضوع غير مقنعة وتفتقر إلى الشفافية ومصارحة المواطنين وبالتالي أضع هذا الموضوع في عهدة المجلس.

ورأى زميله علي الشيخ أن هناك بعض الوزراء يظهرون في حالة من الوهن لا تؤهلهم أن يكونوا في مناصبهم، مضيفاً: ما الإجراء تجاه الوزير الذي يغالط ويباعد عن الحقيقة وخصوصاً أن الوزير يأتي للقبة يتكلم ونحن نتكلم ثم لا يكون هناك متابعة.

وطرح النائب أحمد الكزبري موضوع إلغاء عقوبة الحبس على مخالفات السير الغيابية، مؤكداً أن هذا الموضوع طرح أكثر من مرة مع الحكومة إلا أنه لم يحدث شيء رغم الوعود في هذا الموضوع أيده في ذلك زميله آلان بكر.

ورأى النائب ماهر موقع أن هناك أجوبة في جلسة الحكومة مع أعضاء المجلس منذ أيام غير مرضية ولا تعبر عن تراتبية لدى الحكومة في قضايا أساسية.

ودعت النائبة أشواق عباس إلى موضوع تعبئة البنزين لأعضاء المجلس في حالات الاختناق وأن يكون هناك حل لهذا الموضوع ولو من المحطة التابعة للمجلس.

التعليم العالي تستقبل وفداً روسياً

قباقيبي: برنامج لتطوير القدرات ورفع مستوى تأهيل الطلاب الموفدين إلى روسيا

| فادي بك الشريف

بيّن رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي أن وزارة التعليم العالي تطمح لوضع برنامج لتطوير القدرات ورفع مستوى التأهيل للطلاب الموفدين للدراسة في روسيا وذلك من خلال التدريب العملي وتبادل الزيارات بين الجانبين والعمل على التشبيك مع عدد من الجامعات الروسية باختصاصات دقيقة.

ولفت قباقيبي خلال استقباله وفداً روسياً برئاسة مدير عام هيئة الثقافة الروسية ألكسين بولكونيكوف «وذلك في مبنى الوزارة أمس ممثلاً عن وزير التعليم العالي»، إلى أهمية العلاقات السورية الروسية وآفاق تطويرها في مجال التعاون الأكاديمي بين منظومة التعليم العالي في سورية والجامعات الروسية.

بدوره أكد ألكسين أهمية العلاقات الثنائية بين الجامعات الروسية والسورية، مشيراً إلى أن التعاون مع التعليم العالي في سورية يحقق نتائج مثمرة ومهمة.

وأبدى مدير عام هيئة الثقافة الروسية استعداد الجانب الروسي للتعاون في مختلف المشاريع وتأهيل الكوادر لتحقيق أفضل ما يمكن وتفعيل عدد من الاتفاقيات وتطبيقها بشكل واقعي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشفت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي سحر الفاهوم أنه تم التطرق لعدة نقاط، مع التعريف بأبرز الجامعات الروسية، لافتة إلى اهتمام الجانب الروسي بالمناحي التعليمية، مع التركيز على اللغة الروسية ودراسة التعليم عن بعد لرفع مستوى التعليم اللغوي.

وأشارت الفاهوم إلى استمرار التعاون مع الجامعات الروسية لبحث الموضوعات التي تنعكس على الطلاب وإيفادهم للدراسة في تلك الجامعات، مبينة الطلب من الجانب الروسي منح مقاعد جديدة مقدمة للكليات الطبية، علما أن عدة مباحثات جرت مؤخراً خلال زيارة وزير التربية إلى روسية، وتمحورت حول استعداد الجانب الروسي لتقديم ٢٠ منحة سنوياً للطبيات.

➤ الفاهوم لـ«الوطن»: طلبنا مقاعد روسية خاصة للكليات الطبية.. والمنح مغطاة بالكامل

➤ ألكسين: تفعيل عدد من الاتفاقيات وتطبيقها بشكل واقعي

ونوهت معاون وزير التعليم بوجود تنسيق مع التربية، مضيفة أنه تم إعداد كتاب لوزير التربية للاطلاع على مضمون الاجتماع والمباحثات ليصار إلى تطويرها، علماً أنه تم مناقشة هذا الأمر خلال اجتماع أمس والذي يمهد لاجتماعات قادمة.

وبينت الفاهوم أن الجانب الروسي مستمر بتقديم المنح للطلاب السوريين للدراسة في الجامعات الروسية، مؤكدة أن عدد المنح الروسية يصل إلى ٥٠٠ منحة مغطاة بشكل كامل، علماً أن أولوية المنح للوزارة مع التركيز على المتميزين والمعيدين والبعثات وفتح المجال للطلاب المتقدمين إلى جميع المنح التي تعلنها الوزارة وفق شروط.

وأشارت الفاهوم إلى أن عدد الموفدين المتميزين أصبح ٦٠ موفداً في روسيا، مؤكدة أن طلاب الدفعة الأولى من المتميزين أنهوا مرحلة الماجستير، علماً أنه لا يوجد أي معوقات، كما أن الرواتب تمنح بشكل مستمر للطلاب في الخارج مع توفير جميع التسهيلات، مشيرة إلى أنه تمت معالجة وضع طلاب جامعة تشرين خلال الفترة الماضية، علماً أن هناك متابعة من الوزارة لزيادة عدد المنح المقدمة من عدد من الدول أبرزها روسيا وإيران والهند بهدف استفادة أكبر عدد ممكن من الطلاب وانعكاس الأمر إيجاباً على الجانبين السوري والروسي.

أعضاء مجلس المحافظة يشكون سوء الخدمات في اللاذقية.. والبلدية تبرر

| اللاذقية – عبير سمير محمود

طالبَ معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية بتحسين الخدمات في المدينة وريفها، في ظل واقع خدمي «مترهل جداً» كما ذكر أحد الأعضاء، معتبراً أن مدينة اللاذقية تعيش عهد انحطاط كامل في الخدمات وفي مقدمتها الطرقات السيئة المليئة بالحفر والقمامة.

وخلال الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس محافظة اللاذقية، ذكرت إحدى الأعضاء أن القمامة المنتشرة في أحياء اللاذقية ومنها في الحي الواقع خلف دائرة الامتحانات، إذ بات تراكمها في الحي وأحياء أخرى، يشكل خطراً على حياة المواطنين ما جعلها مقراً للحشرات والقوارض بالإضافة للرائحة الكريهة التي تنبعث منها.

عضو آخر، نقل شكاوى أهالي منطقة سقوبين فيما يخص أحوال الطرقات السيئة، مبيناً أن المنطقة بحاجة إلى إعادة تأهيل لشوارعها غير الصالحة لمرور السيارات ولا الأشخاص في ظل الحفر التي تملأ معظم طرقاتها.

وقال عضو مجلس المحافظة: إن الإسفلت الذي تُعبد به الطرقات مغشوش بمادة المازوت، ويتضح ذلك من خلال الحفر التي تتشكل في الطرقات بعد أقل من شهر على تعبيدها، ما أسماه «سرقة موصوفة لا يمكن السكوت عنها»، مطالباً بتشكيل لجان للإشراف على مجابل الإسفلت والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية.

وعلى هامش الجلسة، بيّن مدير الخدمات الفنية في اللاذقية وائل الجردي لـ«الوطن» أنه تم تخفيض موازنة المديرية خلال عام ٢٠١٩، بنحو ٦٠٠ مليون ليرة سوريّة بالموازنة الاستثمارية، و٣٠٠ مليون ليرة بالموازنة الجارية بموجب كتاب هيئة تخطيط الدولة لتصبح ١,١ مليار ليرة بعد أن كانت ملياري ليرة، مضيفاً: إن هذا التخفيض أثر على خطة المديرية للعام الجاري بنسبة ٥٠ بالمئة.

في حين أن المبلغ المتبقي سيكون لتنفيذ أعمال إعادة تأهيل طرق واستكمال أعمال أبنية مدرسية ومتابعة أعمال تنفيذ مكبي البصة وقاسية، بحسب ما ذكر الجردي، مشيراً إلى رصد ٥٥٠ مليون ليرة لتنفيذ مطمر قاسية الذي تبلغ قيمته الإجمالية نحو ٨ مليارات ليرة، بمدة زمنية تصل إلى ١٠ سنوات بحسب الاعتمادات المرصودة.

من جهة ثانية، لفت الجردي إلى وجود ديون على المديرية بقيمة ٦٠٠ مليون ليرة منذ عام ٢٠١١، مبيناً أنه يتم تسديدها بشكل أقساط شهرية وفق التمويل الذي تحصل عليه المديرية.

وأشار الجردي إلى متابعة معالجة الانهيارات على مستوى المحافظة مع رصد مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة كإعانة للمديرية من وزارة الإدارة المحلية لمعالجتها والمباشرة بها ستتم خلال الأيام المقبلة.

وعن المشاريع المنفذة خلال الربع الأول من العام الجاري، بيّن الجردي أنه تم تنفيذ ٢٥ بالمئة من الخطة، بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة سوريّة.

بدوره ردّ رئيس مجلس مدينة اللاذقية فواز حكيم، على مداخلات أعضاء المجلس بالقول: إن التأخير في تعبيد شوارع المدينة سببه الظروف الجوية والأمطار الغزيرة التي لم تهدأ طيلة الأشهر الماضية، مؤكداً البدء بأعمال صيانة الطرق منذ أيام.

وأضاف حكيم أن مجلس المدينة ينتظر حصوله على الموازنة الاستثمارية والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٤٧ مليون ليرة، منها ٢٠٠ مليون للأبنية البديلة و١٤٧ مليوناً موزعة كالتالي: «٣٠ مليوناً للطرق، ومثلها للترشيدات، و٢٠ مليوناً للإنارة ومثلها للحدائق وأخرى للإطفاء».

وتحدث رئيس مجلس المدينة، عن وعود بمبلغ ٢٥٠ مليوناً للمجلس ضمن الميزانية المستقلة، مبيناً أن المبلغ سيضاف إلى مخصصات تعبيد الطرقات في الموازنة الاستثمارية المقدرة بـ٣٠ مليوناً ليصبح المبلغ الإجمالي ٣٨٠ مليوناً.

وشدد حكيم على عدم السماح لأي جهة بحفر الطرقات من دون القيام بمعالجتها كما كانت، قائلاً: لن نقبل بالترقيع حتى لا تكون عرضة للتشقق عند نزول الأمطار.

---

٢٧ ضبطاً تموينياً في محافظة درعا منذ بداية رمضان

الصياصنة لـ«الوطن»: مبادرة بعض التجار بتأمين المواد التموينية الرئيسة في الأسواق بأسعار الجملة

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة درعا عادل الصياصنة لـ«الوطن» عن تنظيم ٢٧ ضبطاً تموينياً في المحافظة منذ بداية رمضان إلى يوم أمس. موضحاً أن أغلب الضبوط التي تم تنظيمها في مخالفات لعدم إعلان أسعار أو تقاضي أسعار زائدة وبشكل خاص للخضراوات والفواكه.

وأكّد أن أسواق محافظة درعا مع بداية الشهر المبارك، شهدت ازدحاماً كبيراً وبشكل خاص في اليومين الأولين من رمضان، مبيناً أن المواد التموينية متوفّرة في الأسواق، وبشكل خاص المواد الغذائية الرئيسية ومنها بأسعار الجملة في بعض المحال الكبار كمحلات السبيل والنعمان وعدد من المحال التجارية الأخرى التي تعاونت مع التموين.

ولفت الصياصنة إلى مبادرة بعض التجار بتأمين المواد التموينية الرئيسة في الأسواق بأسعار الجملة للمواطنين خلال رمضان وهي الرز والسمون والألبان والأجبان، مبيناً أنه تم الإعلان عن الموضوع من قبل التموين ومن قبل المحال نفسها وقامت بإبراز ذلك على واجهات محلاتها علناً للجميع.

وأشار إلى أن مؤشر الأسعار في أسواق درعا يشهد انخفاضاً بالنسبة للخضراوات بشكل تدريجي حيث يباع كيلو البطاطا أو البندورة حالياً بدرعا البلد ما بين ٢٠٠–٢٢٥ ليرة سورية، موضحاً أن الأسعار في الأرياف أقل من ذلك مرجعاً سبب ذلك إلى زيادة العرض في السوق.

وفيما يتعلق بمخالفات محطات الوقود ووسائل النقل العام، أكد الصياصنة أنه تم تنظيم ٥ ضبوط بحق أصحاب ٥ محطات وقود في محافظة درعا بسبب امتناعهم عن البيع ولعدم تقيد بعضهم بساعات العمل والبيع المحددة رسمياً، مبيناً أنه وبعد الاجتماع مع لجنة المحروقات في المحافظة، تم تحديد ساعات افتتاح وإغلاق محطات الوقود والتي تبدأ منذ الساعة ٨ صباحاً وتغلق ٧ مساءً.

أمّا بالنسبة لوسائل النقل العام، بيّن الصياصنة أنه تم تنظيم ٦ ضبوط بحق أصحاب وسائل نقل لعدم التزامهم بالأسعار، مشيراً إلى أن المشكلة الحقيقية في محافظة درعا فيما يتعلق بهذا الموضوع هي ثقافة الشكوى العمومية غير المحددة التي ترتبط إلى حدّ ما بطبيعة المجتمع الريفي، مبيناً أن دور التموين مراقبة المخالفات وضبطها ولكن عندما تكون الشكوى محددة، وأوضح أن الكثير من المواطنين يقومون بنشر شكاوى على مواقع التواصل الاجتماعي حول مخالفات في خطوط ولكن غير محددة على سيارة معينة لأنه من غير المعقول مخالفة خط كامل!! مطالباً جميع أبناء المحافظة بتحديد الشكوى ورقم السيارة التي يلحظون مخالفتها السعرية أو غيرها.

أمّا بالنسبة للتهريب في أسواق درعا، أكد مدير التموين أن السلع المهرّبة تكاد تكون شبه منعدمة وهي نادرة جداً في الوقت الحالي، مبيناً أنه تم تنظيم ١٠ ضبوط تهريب ولكن قبل بداية شهر رمضان، مؤكداً إنه يتم تنظيم أي ضبط خلاله.

وفيما يتعلق بالأفران، أشار الصياصنة إلى أنه تم تحديد ساعات العمل من العجن إلى الخبز خلال اليوم والتي تبدأ من الساعة العاشرة «عجن» و١١ صباحاً «إنتاج خبز» بشكل يومي، مبيناً أنه تم تنظيم ضبطين مخالفات أفران لعدم التقيد بساعات العمل، كاشفاً عن استهلاك المحافظة يومياً نحو ٢٤٤ ألف ربطة، موضحاً أن المحافظة تعجّن يومياً نحو ٢٦٥ طناً من الطحين.

وأوضح الصياصنة أن محافظة درعا خلال اليومين الأولين شهدت ازدحاماً على الأفران ولكن حالياً هناك هدوء ومادة متوفرة بشكل كامل، لافتاً إلى أنه يتم التوزيع إمّا من الأفران مباشرة وإما من خلال المعتمدين، مشيراً إلى أنه تم منح اعتمادات بيع لجميع ذوي الشهداء في درعا المدينة ٢٠ معتمداً، بالإضافة إلى تأمين المادة لجميع الأسر في المناطق الأخرى ويتم توزيعها عن طريق دفاتر العائلة.

➤ ٥ ضبوط لمحطات وقود لامتناعها عن البيع ولعدم التقيد بساعات العمل

➤ ١,٧ مليون رغيف يومياً يستهلكها المواطنون في درعا